رصد انتهاكات القوات الامنية للحريات والحقوق في العراق

ان رصد اداء القوات الامنية يظهر عدم التقيد العام لدى افرادها على اختلاف مسمياتهم لابسط قواعد السلوك خاصة في علاقتهم بالمواطنين اذ يمكن لاي مراقب للشأن العراقي ملاحظة انتهاكات حقوق الانسان المتجسدة في التصرفات اليومية للقوات الامنية ابتداء من اطلاقات النار العشوائية وبلا اسباب مقنعة حيث بات هذا السلوك ظاهرة شائعة على الرغم من الاعلانات المتكررة للمسؤولين الامنيين (بدءا من الوزير) التي تمنع هذا السلوك وهو مؤشر خطير على عدم الانضباط والالتزام حتى بالاوامر المباشرة الصادرة من المرؤوسين فكيف يكون الامر مع قواعد سلوك وقوانين حقوق انسان تبدو غير مفكرا فيها اصلا عند هؤلاء الافراد !!

ويرتبط بظاهرة اطلاقات النار العشوائية سلوك اخر يتمثل بتوجيه الاسلحة بشكل استفزازي ومهين احيانا الى صدور الناس بغض النظر عن العمر والجنس.

وينعكس عدم الانضباط على الزي الذي يرتديه افراد قوات الامن والتجهيزات التي يحملونها معهم حيث ليس هناك من زي واحد ومحدد كما هو الامر في اي قوات امنية نظامية في العالم . ولا تعد هذه النقطة شكلية بالمرة ذلك انها تعكس طبيعة التنظيم الذي يحكم عمل هؤلاء اولا، وبعكس الوضع الملتبس الذي يشار اليه كثيرا خاصة مع تعدد اشكال هذه الازياء من حيث التصميم والالوان وهكذا وجدنا انكارا في احيان كثيرة لصلة بعض الجماعات التي ترتدي مثل هذا الزي بقوات الامن ويبدو الامر متعمدا ذلك ان وزير الداخلية السابق قد صرح اكثر من مرة عن صدور قرارات بتوحيد ازياء وعناوين هذه القوات الامنية ولكن لا شئ من هذا يلحظ على الارض . ويرتبط بهذا الوضع الملتبس لزي الشرطة وجود اعداد كبيرة لمسلحين يرتدون الملابس المدنية وهم يقودون سيارات تابعة لوزراة الداخلية ويقومون باعمال تدخل في صلب العمل الامني وربما اوضح مثال على ذلك وجودهم المكثف في النقاط المحيطة بالمنطقة الخضراء خاصة في الايام التي تشهد اجتماعات مجلس الوزراء او مجلس النواب.

ويرتبط بما تقدم مظاهر عدة من استهانة هذه القوات الامنية بالاخرين سواء كانوا مدنيين او موظفين رسميين فعلى سبيل المثال لا الحصر تعرض الكثير من الاطباء للضرب والاهانة المباشرة من قبل هذه القوات اثناء اخلاء او معالجة زملائهم الجرحى خاصة في مستشفى اليرموك حيث جرت الكثير من الاضرابات على خلفية اعتداء رجال الشرطة على الاطباء حتى وصل الامر الى منع رجال الشرطة المواطنين من الدخول الى هذه المستشفيات على الرغم من خطورة حالات البعض منهم التي تستدعي العلاج الفوري وكذلك منع الاطباء من معالجة بعض الحالات العاجلة قبل معالجة زملائهم من الشرطة.

ومن الملاحظات الاساسية على اداء قوات الامن ما يمكن نطلق عليه الممارسات العنيفة سواء من خلال تفتيشهم للمركبات او الافراد او تنظيمهم للسير اثناء وضعهم للحواجز

على الطرق التي تشهد احيانا افراطا في استخدام القوة سواء ضد المواطنين او السيارات (كاحداث اضرار بالمركبات) حيث يتعرض العديد من المواطنين الى السرقة الصريحة او الابتزاز اعتمادا على السلطة المطلقة التي يتمتع بها افراد الامن في ظل الوضع الملتبس الذي اشرنا اليه ولعل المثال الابرز على عدم وضوح الفلسفة التي بينت على اساسها القوات الامنية العراقية ما نراه بشكل صريح من انتهاكات لحقوق الانسان في البرامج التفزيونية الخاصة باستجواب المتهمين ففضلا عن الطريقة المهينة واللامهنية في الاستجواب فان الاساس الذي يقوم عليه التحقيق هو اعتبار المتهم مجرم حتى قبل صدور اي حكم قضائي يثبت ذلك الجرم. كما ان مجرد العرض هو انتهاك صريح لحقوق المتهم واذا ما تابعنا الايجازات الصحفية التي تقدمها القوات الامنية فاننا سنلحظ ترسيخا لتلك الانتهاكات اذ غالبا ما تحدث تلك الايجازات عن القبض على (ارهابين) وهذا حكم لايصح على وفق قواعد حقوق الانسان التي تفترض ان المتهم برئ حتى تثبت ادانته.

ان الملاحظة الاساسية على اداء القوات الامنية اثناء المداهمات والاعتقالات انها تتم غالبا بطريقة لا تتفق باي حال من الاحوال مع ابسط حقوق الانسان حيث تجري بطريقة مهينة وعنيفة تتخللها ممارسة شتى انواع العنف من اللفظي وحتى الجسدي مصحوبا بعنف غير مبرر غالبا تجاه الممتلكات الشخصية بتحطيمها او اتلافها وفي احيان كثيرة مع عمليات سرقة للاموال والمصوغات خاصة وان عمليات التفتيش تتم غالبا على وفق السياق الامريكي الذي يقوم على عزل افراد الاسرة في غرفة والقيام بالتفتيش من دون مصاحبة احد من افراد الاسرة وهو ما يخالف نص قواعد العمل المفترضة لدى القوات الامنية وهو امر منهجي وليس مرتبطا بافراد .

اما الاعتقالات فانها غالبا ما تتم بشكل عشوائي ومن دون اوامر (ضبط واحضار) صادرة من قاض تحقيق ومن دون تحديد الجهة التي تقوم باعتقال او مكان الاعتقال كما ينص القانون وهو ما يشكل عبئا على اهالي المعتقلين في تحديد جهة الاعتقال او مكانها وتكتظ اماكن احتجاز المعتقلين باعداد تتجاوز قدراتها الاستيعابية الى الحد الذي لا يمكن للكثير من المعتقلين فيه الحصول على امكنة للجلوس فضلا عن المنام وهو ما يشكل عبئا حتى على الجهة القائمة بالاحتجاز في توفير المستلزمات المناسبة لهذا العدد فيما يتعلق بالطعام والشراب والمنام ... الخ خاصة وان الجهات الامنية غالبا ما لا تلتزم بالقانون الذي يفرض عليها تسليم المعتقلين خلال مدة لا تتجاوز 48 ساعة الى وزارة العدل المسؤولة قانونيا عن هؤلاء.

ويشكل التعذيب الممنهج للمتهمين جزءا اساسيا في عمل القوات الامنية من اجل انتزاع المعلومات او من اجبار المعتقلين على الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها وهو ما يشكل انتهاكا صريحا لكل القوانين والمواثيق الدولية التي تحرم التعذيب بجميع انواعه النفسي والجسدي وغالبا ما لايسمح للمتضررين من جراء هذه الاعمال بمقاضاة الفاعل او المسؤول حيث ان هناك سياسة تكاد ان تكون منهجية في وزارة الداخلية تساعد على

تكريس ظاهرة الافلات من العقوبة بل انها لا تسمح حتى بتسجيل مثل هذه الشكاوى فضلا عن متابعتها والتحقيق فيها .

اما ما يعد الظاهرة الاخطر في توصيف القوى الامنية العراقية هو الشبهات شبه المؤكدة عن تداخل عمل القوات الامنية بالمليشيات المسلحة حتى انه يمكن الحديث عن سلطات متداخلة بين الاثنين لا يمكن فك الاشتباك بينها بسهولة وهذا مظهر من مظاهر الالتباس الذي اشرناه في بداية التقرير اذ ان تكرر الحوادث وفي اماكن تعد تحت السيطرة وفق المصطلح الامني وبشكل يكاد يكون مستنسخا من حيث الشكل والالية لا يمكن معه التفكير بمجرد اختراق امني .

ان قيام مجموعات كبيرة من المسلحين التي ترتدي زي قوات الامن وبتجهيزات وزارة الداخلية وسياراتها وآلياتها مع حرية الحركة في اوقات حظر التجوال كلها مؤشرات على تورط بعض اجهزة الامن في عمليات الاعتقالات والاغتيالات المنظمة سواء لدوافع حزبية او طائفية.

ولا يقتصر الامر هنا على بغداد التي اعتادت على مثل هذه الحوادث وانما انتقل الى مناطق اخرى من العراق اخرها البصرة.

اما التصريحات النافية الصادرة عن اعلى المستويات الامنية فهي غير قادرة على الاقناع بان الاجهزة الامنية بعيدة او بريئة من هذا كله.

ان مايسهم في زيادة وتكريس الظواهر المتقدمة كلها هو وجود ما يمكن ان يطلق عليه (التغطية السياسية لهذه الممارسات) سواء من خلال التصريحات المتكررة عن رفض المس بالاجهزة الامنية لان ذلك يعيقها في اداء مهماتها او في التغطية على الكثير من ممارساتها من خلال عدم القيام بالتحقيقات الجدية للوصول الى الحقيقة في كثير من الاحداث او الشبهات المستندة الى وقائع حقيقية . فالى حد هذه اللحظة لم تصدر وزراة الداخلية اية نتائج علنية لاية تحقيقات اعلنت عن تشكيل لجان تحقيقية بها ولعل ابرز هذه الامثلة ما وقع في معتقل الجادرية حيث اتهم السفير الامريكي رئاسة الوزراء بعدم نشر نتائج التحقيق على الرغم من انها تسلمت نتائجه كاملة من دون ان يوضح لماذا لم تقم القوات الامريكية بنشر نتائج هذا التحقيق وهو امر يعكس التواطئ بين الجهات السياسية الفاعلة في العراق والقوات الامريكية على اخفاء الحقائق واللاشفافية ومنع الوصول الى المعلومات الذي يعد انتهاكا صارخا للمواثيق الدولية الخاصة بذلك .

مجموعة رصد الديمقراطية
بغداد- تموز 2006